

بيان صحفي

العدالة والإنصاف للصحفيين

عقدت الندوة القانونية "تعزيز آليات المساعلة وملاحقة مرتكبي الجرائم بحق الصحفيين" باليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب 2 نوفمبر بحضور صحفيين ومحاميين ووكلاه نيابة وممثلي لمنظمات دولية وبرعاية المركز الليبي لحرية الصحافة ضمن حملة العدالة والإنصاف للصحفيين.

نعبر عن حزنا العميق لفقدان زملائنا بالمهنة الذين قتلوا أثناء أدائهم لأعمالهم الصحفية ، وعن تضامننا الكبير مع كافة الصحفيين الذين تعرضوا للجرائم كالاختطاف والتعذيب والاعتقال التعسفي خلال السنوات الماضية .

نؤكد دعمنا للجهود الوطنية المبذولة للدفاع عن الصحفيين ووسائل الإعلام والعمل لوضع الآليات القانونية والأمنية التي توفر الحماية الازمة لأصحاب المهنـة .

رغبتنا كبيرة في التшибك وخلق شراكات بين الصحفيين والمجتمع المدني الليبي والدولي المختص بقضايا الدفاع عن الصحفيين وحرية الصحافة والسلامة المهنية .

نؤمن بأن العنف والجرائم المرتكبة وحوادث التضييق والتهديد التي يتعرض لها الصحفيون تعد حجر عثرة أمام تعزيز وترسيخ مبدأ حرية الصحافة والتعبير ونشره ، والقبول بالتنوعية والاختلاف ، وأن السلامة الجسدية للصحفيين مرتبطة بانتعاش حرية الصحافة في أي مجتمع ديمقراطي .

مهتمون بالمشاكل التي نواجهها أثناء أدائنا لأعمالنا الميدانية الخطيرة ، والعنف المسلط ضدنا من قبل الجماعات المسلحة المتعددة والذي أدى لمقتل عشرين صحفياً ومئات الاعتداءات الجسيمة مع إغلاق عشرات الوسائل الإعلامية وفرار الصحفيين من البلاد .

مدركون للدور المنوط بنا في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ونشر ثقافة سيادة القانون من خلال بناء صحافة حرة ومستقلة غير تابعة لأي جماعات انتهازية .

متخوفون من الإحصائيات والأرقام الذي نشرتها وحدة الرصد والتوثيق بالمركز الليبي لحرية الصحافة حول الممارسات والاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون ووسائل الإعلام بالسنوات الماضية وازدياد الجرائم بشكل مقلق دون أي رادع قانوني وأمني .

تُعرب عن قلقنا إزاء تنامي المخاطر والأعمال العدائية التي يواجهها الصحفيون بالشارع الليبي بالنظر لحده الاستقطاب الحاصل والذي أدى في كثير من الأحيان لحوادث اعداء خطيرة ، مع تزايد ثقافة الإفلات من العقاب جراء العجز الأمني والقضائي الحاصل

نطع على التقارير الدورية التي يصدرها المركز الليبي لحرية الصحافة وتوضح مدى تدني مستوى حرية الصحافة والإعلام وارتفاع معدلات الجرائم بحق الصحفيين وتنظر إليها بعين الاعتبار .

نذكر بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الصحفيين ووسائل الإعلام في مناطق النزاع المسلح وأبرزها اتفاقية جنيف الأولى والثالثة والبرتوكول الإضافي الأول وجميعها تشير إلى إن الصحفي شخص مدنى "لابد من توفير الحماية الالزمة له بمناطق النزاع " الأمر الذي ينطبق على الوضع الليبي .

نشيد بخطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب والتي أقرت بشهر إبريل عام 2012 وتعمل على تنفيذها كافة الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة وبرامجها مع الدول الأعضاء لأجل تهيئة أجواء حرة وآمنة لصحفيين والإعلاميين .

نالت الانتباه إلى قرارات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المتعلقة بتوفير الضمانات القانونية الالزمة لحماية الصحفيين والدفاع عنهم والضغط على الدول الأعضاء للاحقة الجناة المتسبيين بالجرائم ضدهم .

ندعو ليبيا للالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2222 القاضي بإلزام الدول الأعضاء بضرورة التحقيق في كافة الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين والعمل لتوفير الحماية لهم بمناطق النزاع ، والتحقيق في الجرائم المرتكبة ضدهم ولاحقة الجناة .

كما ندعو ليبيا للالتزام بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل بالأمم المتحدة والتي قبلتها في الدورة الثلاثين رقم 115 إلى 117 ومن 151 إلى 154 المتعلقة بضرورة التحقيق في كافة الجرائم المرتكبة واتخاذ التدابير الأمنية والقانونية الالزمة لحماية الصحفيين ووسائل الإعلام .

وانطلاقاً من ذلك فإننا نوصي بما يأتي :

السلطات التشريعية والتنفيذية

1. الدعوة لضرورة مراجعة كافة التشريعات الوطنية وتعديلها وفق ما يتماشى مع التزامات ليبيا الدولية المتعلقة بتعزيز حرية الصحافة والتعبير وإيجاد التشريعات المناسبة التي تحمي الصحفيين وتكافح تغافل الإفلات من العقاب .
2. التعجيل في دراسة الوضع القانوني لوسائل الإعلام المختلفة ووضع القوانين الدولية المنظمة للمهنة وتراخيص العمل بما لا يتعارض مع المواثيق الدولية أو يقييد حق تأسيس الوسائل السمعية والبصرية أو المطبوعة .
3. دعوة مكتب النائب العام للتحقيق في كافة الجرائم البشعة التي تضرر منها العديد من الصحفيين والعمل لتنبّع الجناة وضمان تقديم المساعدة للمتضررين .
4. تعيين وكيل لشؤون مكافحة الإفلات من العقاب وحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان باعتبارهم الأكثر عرضة للانتهاكات والاعتداءات .
5. وضع خطة أمنية تضمن الحماية الجسدية لكافة الصحفيين الذين يتعرضون للمضايقات والتهديدات بالتصفية الجسدية لضمان سلامتهم .
6. مطالبة أجهزة الدولة بالإدانة الفورية لكافة حوادث الاعتداء والانتهاك التي يتعرض لها الصحفيون ووسائل الإعلام بشكل مستمر .

إلى المجتمع المدني والصحفيين :

1. دعم كافة الجهود الوطنية والدولية المبذولة لأجل الدفاع عن الصحفيين وتوفير المساعدة والمناصرة لقضاياهم
2. تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة الازمة للصحفيين من قبل المنظمات الإعلامية المحلية والدولية وخلق تعاون وشراكة مثمرة .
3. خلق مبدأ التضامن بين الصحفيين وتعزيز الثقة فيما بينهم وفتح الحوارات المشتركة في مناقشة قضايا المهنة والتحديات الصعبات التي يواجهونها .
4. وضع تعريف واضح للصحفيين والعاملين بالإعلام ، وتدريبهم حول الحماية القانونية والسلامة المهنية .
5. كشف المتورطين بالأعمال العدائية بحق الصحفيين ووسائل الإعلام وفضح المتهكين عبر كافة الطرق والأساليب الممكنة .
6. وضع برنامج تعاون مشترك بين الصحفيين ووزارة الداخلية يضمن التعامل السريع مع الحوادث التي يتعرض لها الصحفيون لاتخاذ الإجراءات المناسبة .
7. دعم الحملة التوعوية حول العدالة والإنصاف للصحفيين بهدف خلق رأي عام يضمن التضامن مع حقوق الصحفيين ويحد من الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين .
8. الإدانة الشديدة بشكل دائم لكافة حوادث العنف التي يتعرض لها الصحفيون بشكل متزايد بما في ذلك القتل والشروع بالقتل والتعذيب والاختطاف والاعتقال التعسفي .
9. مطالبة أطراف النزاع بضرورة الالتزام بقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني لحثهم على احترام إشارة الصحفي أثناء أدائهم لأعمالهم الميدانية .

صدر في طرابلس

2 / نوفمبر / 2015

